

## 7 في العمق

الموصل أرض معارك بالوكالة  
تصارع حكم الميليشيات

إيران تدعم أذرعها ماليا وسياسيا للاستحواذ الكامل على المدينة



رحى معركة مختلفة تدور خلف الكواليس

الحكومة المحلية أو بتلقي مبالغ تصل إلى 300 ألف دولار للواحد إما من الرجلين أو من مكتبتهما إذا صوتوا لمرشح مختلف هو منصور المرعيد وهو سني كانت تؤيده إيران وحلفاؤها في بغداد. وفي غضون بضعة أشهر دارت الأحداث في الاتجاه المعاكس. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على قادة الفصائل المتحالفة مع إيران وعلى حلفائهم العراقيين من السنة ومنهم أبوമാزن في بولبول والخنجر في ديسمبر. وفي نوفمبر صوت 23 من أعضاء المجلس التسعة والثلاثين بالموافقة على عزل المرعيد وتعيين الجبوري. ويقول مسؤولون محليون إن تعيين الجبوري والضغط على حلفاء إيران في مختلف أنحاء البلاد بالضربات الجوية والعقوبات الأميركية حدّ من نشاط الفصائل المسلحة في الموصل.

ويأمل المسؤولون المؤيدون للولايات المتحدة في الموصل أن تحوّل حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والانسجامات بين الفصائل المدعومة من إيران في أعقاب مقتل سليمان الدقة عن النفوذ الإيراني.

## نفوذ باق

في بقية المحافظات السنية الواقعة بين نينوى وبغداد، يقول أعضاء المجالس المحلية وقيادات عشائرية وأعضاء في البرلمان العراقي إن مساعي إيران لتدعيم وضع حلفائها السياسيين ضربات جوية وعقوبات اقتصادية. ويتحسر اصداق أميركا المحتملون على ما يرون أنه غياب الاهتمام أو القدرة لدى الجانب الأميركي على تقليص النفوذ الإيراني في العراق الذي اجتاحتته قوات الحلفاء قبل 17 عاما.

وعلى النقيض من ذلك قال مسؤول بمحافظة صلاح الدين إن "الإيرانيين بما في ذلك دبلوماسيون في السفارة يتواصلون مع أفراد لا تتوقع أن يتواصلوا معهم على مستوى محلي". وقد قابل آخرون من مشائخ السنة في صلاح الدين مسؤولين من الفصائل الشيعية لمناشدتهم الموافقة على عودة الأسر السنية التي نزحت بسبب الحرب مع الدولة الإسلامية وتفرقت في مخيمات وبيوت مؤقتة في مختلف أنحاء شمال العراق. ويشعر هؤلاء المشائخ بالقلق من تقلص الوجود العسكري الأميركي في العراق قائلين إنه يفتح المجال في مناطقهم أمام خطر عودة الدولة الإسلامية.

وتريد واشنطن أن تحصد من النفوذ الإيراني فيها. وروى 20 من مسؤولي الحكم المحلي والنواب في بغداد والقيادات العشائرية كيف عملت إيران على تدعيم نفوذها السياسي إلى أن أصبح لها حلفاء في كل إدارة إقليمية تقريبا.

## تغيير في مجلس المدينة

كانت تلك المصادر إن من الشخصيات المحورية لتلك الجهود في نينوى اثنين من أصحاب النفوذ من السنة، هما خميس الخنجر وهو رجل أعمال من محافظة الأنبار اتجه إلى العمل بالسياسة، وأحمد الجبوري المعروف على نطاق واسع بكنيته أبوമാزن وهو محافظ سابق لمحافظة صلاح الدين وعضو في البرلمان العراقي حاليا.

وقالت الخنجر خصما جريئا لإيران، فقد أيد احتجاجات السنة على الحكومة العراقية المدعومة من إيران في 2013 واتهم في ما بعد الفصائل الشيعية المسلحة المتحالفة مع إيران بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان أبوമാزن في فترة من الفترات حليفا للولايات المتحدة. وقد وصف كيف تعاون بشكل وثيق مع القوات الأميركية بعد اجتياحها العراق في 2003.

وقال الخنجر في تفسير هذا التحول مشيرا إلى حل مشاكل مثل النزاحين والسجناء "من يقدر ينفذها؛ الأقوياء على الأرض أو الضعفاء". الأقوياء هم من يستطيعون ذلك ولذلك انهم مع التحالف الموجود على الأرض. هذا التحالف لديه امتدادات إيرانية". ومع ذلك نفى أنه حليف لإيران. أما أبوമാزن فامتنع عن التعليق.

ثم تدخل الخنجر وأبوമാزن في مايو 2019 في اختيار محافظ نينوى الجديد وفقا لما قالته تسعة مصادر منها عدد من أعضاء المجلس الإداري الإقليمي وأقارب للثلاثين. وقالت المصادر إن أغلبية من أعضاء مجلس نينوى التسعة والثلاثين المكلفين بانتخاب المحافظ الجديد أيدوا في البداية مرشحا ينتقد إيران. لكن أبوമാزن والخنجر وجهوا الدعوة لنحو 24 عضوا تقريبا من أعضاء المجلس قبل يومين من موعد التصويت لحضور اجتماع في فندق في أربيل التي تقع على مقربة من الموصل وفقا لما قاله عدد من الأشخاص حضر أحدهم الاجتماع. وقالت المصادر إن أعضاء المجلس حصلوا على وعود بتولي مناصب في

كتشف عدد من مسؤولي الحكم المحلي والنواب في بغداد والقيادات العشائرية في تصريحات لوكالة رويترز خبايا معركة بالوكالة لا تتبج لمدينة الموصل النهوض من عثرتها. وعلى الرغم من تحرير المدينة من براثن تنظيم داعش منذ أكثر من ثلاث سنوات، فإن النفوذ الإيراني يشكل خطرا إضافيا يهدد جهود الإعمار وعودة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فأيران تعمل على تدعيم وضع حلفائها المحليين بالمال والمساندة السياسية لتحكم قبضتها على المدينة وتهيمن على قرارها المحلي في تحدٍ للتحذيرات الدولية وخاصة الأميركية.

## جون ديفيسون

ان ينتصر فس يكون في النهاية الطرف المتحالف مع إيران. وقال علي خضير عضو مجلس محافظة نينوى، إن إيران تدعم حلفائها بالمال والمساندة السياسية ولا تفارقهم. وأضاف أنه على النقيض فإن "سياسة الولايات المتحدة لم تؤثر على العراق". وقد أصبح جانب كبير من الموصل عبارة عن أطلال، حيث تتعثر حركة السيارات عبر جسور مدمرة، ويبيع ذوو الاحتياجات الخاصة من ضحايا الحرب المتداولين الورقية والسجائر والشاي عند التقاطعات. وتلك صورة من الرؤى يخشى المسؤولون العراقيون أنها تمثل الأرض الخصبة المنخالية لعودة الدولة الإسلامية للظهور.



مورغان أورتاغوس

وكان من شأن تغيير المحافظ مرتين في 2019 عدم قيام الإدارة المحلية بحالمة عقود مشروعات جديدة لا تقل قيمتها عن 200 مليون دولار في العام الماضي. ويقول مسؤولون، كما توضح وثيقة من الإدارة المحلية، إن من بين هذه المشروعات مستشفى جديد للطوارئ وشراء عربات لنقل الركاب من البيوت التي تهدمت في القصف وتدعيم أسطول فرق الدفاع المدني التي لا تملك المعدات الكافية. لكن وكلاء طهران عرقلوا هذه الجهود.

واتهمت متحدة باسم وزارة الخارجية الأميركية إيران ببذل جهد كبير "للهيمنة على كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في العراق". وأضافت المتحدة مورغان أورتاغوس أن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق على بناء قدراته الاقتصادية وتحسين الاستقرار والأمن. ويمثل الصراع السياسي على نينوى جانبا من الصورة الأوسع في المحافظات الشمالية ذات الغالبية السنية وهي من المعالقات السابقة لصدام حسين وتمثل قيمة إستراتيجية لطهران

انهيار الليرة السورية يعيد  
دورة الاحتجاج على الأسد

بيروت - في مشاهد لم يرها السوريون منذ سنوات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، سار العشرات من الرجال والنساء في شوارع مدينة السويداء، الأربعاء، احتجاجا على الزيادة الحادة في الأسعار وانهيار العملة، حتى أن البعض دعا إلى سقوط حكم الرئيس بشار الأسد وحزب البعث.

ويقول الخبراء إن العقوبات الجديدة ستكون ضربة قاسية لبلد يعيش فيه 80 في المئة من السكان بالفعل تحت خط الفقر، أي بدخل أقل من 100 دولار شهريا، وفقا للأمم المتحدة. ووصفت الحكومة السورية العقوبات بأنها "إرهاب اقتصادي".

وقد كانت بعض التداعيات عميقة بالفعل، إذ ارتفعت أسعار الخبز بنسبة 60 في المئة تقريبا في محافظة ادلب الشمالية الغربية التي يسيطر عليها المتمردون، على الرغم من أن الأراضي ليست مدرجة في العقوبات الجديدة. وسكان ادلب، وكثير منهم عاطلون عن العمل ويعيشون في مخيمات النازحين، تضرروا بشدة من انهيار الليرة، لأنها العملة الرئيسية المستخدمة في ادلب.

ونتيجة لذلك، اندلعت الاحتجاجات هذا الأسبوع، داعية إلى الإطاحة بحكومة "الخلاص" التي تدير ادلب، بقيادة هيئة تحرير الشام المرتبطة بتنظيم القاعدة. واستقرت الليرة السورية - التي كانت عند 47 مقابل الدولار في بداية النزاع - ثابتة عند حوالي 500 مقابل الدولار من 2014 حتى العام الماضي.

وبدأت الليرة تتداعى بسبب عدد من العوامل: الحجر الذي فرض بسبب فايروس كورونا، والأزمة المالية في لبنان، والقواعد الجديدة التي تتطلب استخدام الليرة السورية، والخلاف بين الأسد وابن عمه رامي مخلوف، أحد أغنى رجال الأعمال في سوريا.

وفقدت الحكومة السورية دخلا كبيرا من الموارد في المناطق الخارجة عن سيطرتها، بما في ذلك حقول النفط في الشرق التي يسيطر عليها المقاتلون المدعومون من الولايات المتحدة والأراضي الزراعية التي تنتج معظم القمح في البلاد.

ولعل الأكثر ضررا هو الاضطراب المالي في لبنان. فقد عملت البنوك هناك كجوابة للعالم لرجال الأعمال السوريين والمسؤولين والمواطنين العاديين. أما الآن، فإن ضوابط ترأس المال الصارمة في لبنان تجرد مليارات الدولارات في حساباتها.

وكتب داني مكي، الصحفي والمحلل السياسي السوري المقيم في بريطانيا، مؤخرا لمعهد الشرق الأوسط "لم يكن لبنان فقط بطاقة الخروج الاقتصادية من سوريا، بل هو القلب النابض لمجتمع الأعمال السوري".

كما أن لبنان مذخور من فقدان سوريا، ولاسيما الكهرباء التي لا تزال تشتريها من البلد الذي مرزقه الحرب. وفي الأسابيع الأخيرة، بدأ الجيش اللبناني بإغلاق بعض منافذ التهريب من وإلى سوريا حيث يتدفق البنزين والديزل والأدوية وغيرها من السلع.

وتقول سوريا وحلفاؤها إن قانون قيصر يهدف إلى تجويع الشعب السوري. وعلقت السفارة الأميركية في سوريا - التي أغلقت منذ بداية النزاع - الأحد وقالت "لقد دمرت الحرب المدمرة للنظام الاقتصادي السوري، وليست العقوبات الأميركية أو الأوروبية".

ووسط الاضطراب الذي يعم المنطقة مع اقتراب تطبيق قانون قيصر، أقال الأسد رئيس الوزراء عماد خميس في خطوة يبدو أنها تهدف إلى إبعاد الغضب الشعبي. وأبلغ خميس البرلمان أن الحكومة تناقش مع الحلفاء سبل تعزيز قيمة الليرة.



أوضاع معيشية صعبة في سوريا

العقوبات الأميركية  
الجديدة ستكون ضربة  
قاسية لبلد يعيش فيه 80  
في المئة من السكان تحت  
خط الفقر

وقال أسامة قاضي، وهو مستشار اقتصادي سوري يعيش في كندا "لقد خرج الاقتصاد السوري عن السيطرة ولم يعد بإمكان النظام السيطرة على الليرة السورية".

ومن المرجح أن تزداد المعاناة في ظل العقوبات الأميركية الجديدة، التي تقول واشنطن إنها تهدف إلى معاينة الأسد وكبار مساعديه على الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الصراع في البلاد.

وتمنع العقوبات أي شخص في جميع أنحاء العالم من التعامل مع المسؤولين السوريين أو مؤسسات الدولة أو المشاركة في إعادة إعمار البلد الذي مرزقه الحرب. كما تستهدف أي شخص متورط في التهريب إلى سوريا، وخصوصا المهربين الذين يأتي معظمهم من العراق ولبنان.

وتسمح القوانين الجديدة، المعروفة باسم قانون حماية المدنيين "قيصر سوريا"، باستهداف الشركات الأجنبية، بما في ذلك في لبنان والأردن والعراق المجاور.

وقال نزار زكا، وهو مواطن لبناني يعمل في فريق إنفاذ قانون قيصر، وهي مجموعة تقدم النصح للسلطات الأميركية بشأن تطبيق العقوبات "هذا التشريع سيغلق كل الأبواب على النظام السوري وأي شخص يتعامل معه".

وأشار إلى أن الموجة الأولى من العقوبات ستفرض في 17 يونيو.